ومرة أخرى حول كتاب :

« قبيلة مزينة »

المعروف أن النقد هو الإدلاء بدليل ثابت ، أو نَصٍّ إجماع متَّفق عليه لمعارضة رأي خطأه ذالك الدليل ، أو هذا الإجماع ، فهذا في نظرنا هو الذي يسمى نقداً بمفهومه الصحيح ، وحسب دلالة اللفظ عليه .

أما النقد عند كثير من نقّاد العصر فهو الإطاحة برأي سابق دون الاستناد إلى دليل أو شاهد يوجب المناقشة وبين هذين الأمرين فرق واسع ، لا يخفى على المتأمل . وهذا الأخير يسمى معارضة ولا يسمى نقداً بالمعنى الحقيقي . لأنه ليس من الإنصاف أن تَرُدَّ رأيـي بدون أن تذكر الأدلة ووجهات النظر حول الموضوع المراد طرحه ، ومناقشة الآراء حوله .

← ٤ ــ ملح : ملاح ٥ ــ عين فور : الجنفور .

٦ ــ ألمع الحجاز : يرى الأستاذ عبدالله أن صوابها : ألمع الشام .

٧ ــ وعلق على كلمة (علي أمير عسير) : (علي بن مجثل) .

٨ ــ وصحح كلمة (حجلة) : (حجلا) .

٩ ــ جوة : جوحان ووصفها بأنها قرية من ضواحي أبها الشرقية .

١٠ ــ قلاع رهدة : أصلحها : قلاع ريدة ، قرية واقعة على السفح الغربي من جبل تهلل المنحدر سيله نحو البحر الأحمر ، وهي تابعة لقبيلة بني مغيد من أعمال مدينة أبها ، كما يتضح من كلام المؤلف عنها .

١١ ــ وقال : أما اسم رفيدة المذكورة في الخريطة فأميل إلى الاعتقاد بأن المراد منه قبيلة دوسري المتحمي الذي كان مرافقاً للحملة ، وكامل الاسم هو ربيعة ورفيدة ، وهذه القبيلة تقع منازلها شمال غربي مدينة أبها ، ومن أشهر قراها طبب .

وخلاصة القول أن النقد في المجال الأدبي لا بُدَّ أن يكون مستنداً على أمرين ذكرناهما آنفاً وهما : النص الصحيح الصريح ، والإجماع وهو ما قبلته العقول التي يستبعد أن تجتمع على خطإ . فالنص أمر مُسَلَّم به لا جدال . والإجماع يُستأنس به للقرب من الحقيقة إذا لم يعارض بآراء صائبة ، وما سوى ذالك فهو إثبات المخالفة ولا يصح أن يسمى نقداً .

وقد لفت انتباهي ماورد في مجلة «العرب» في جزءي جمادى عام ١٤٠٩هـ من ملاحظات على كتابي «قبيلة مزينة في الجاهلية والإسلام ، نسبها وتاريخها وتراجم بعض الصحابة منها» للأخ فايز بن موسى البدراني الحربي .

تلك الملاحظات التي سمتها المجلة على غلافها نقداً ، وعندي في ذالك نظر (!!) وبداية القول شكر الأستاذ الأخ فايز على الثناء الحسن ، وذكره إياي ذكره الله بما يذكر به عباده الصالحين ـ ولا أذيع سِرّاً إذا قلت : إني سررت بما كتبه وإن خالفني الرأيَ لأن الغاية واحدة ، وطرح أي قضية للمناقشة بغية إثراء جوانبها بالأدلة والشواهد أمر مقبول عند أهل العلم .

ولعلي أُورد بعض الملاحظات على الملاحظات ، وهيَ إنْ صح التّعبير ـ دعابة مع الأخ فايز ، أرجو أن يتسع صدره لقبول ما لم يجانب الصواب فيها ، وأن يجعلني في حل مما عدا ذالك :

أولاً : أورد الكاتب اسم الكتاب مبتوراً دون أن يشير إلى اسمه كاملاً ، ولا شك ، أن أول اسم الكتاب يشير إلى مفهوم خاص ، وآخره يشير إلى مفخرة إسلامية تعتز بها القبيلة ، وهي ما كان من ذكر للصحابة من هذه القبيلة رضي الله عنهم ، وبتر الاسم أو اختصاره بهذه الطريقة أمر غير مقبول ، سامح الله أخي الأستاذ فايز ، وقد يقرني على هذه الملاحظة من أمعن النظر في الاسم محصوراً بين القدم الجاهلي للقبيلة والفخر الإسلامي ، فسيرى أنه لا ينبغي الاقتصار على بعض الاسم دون بعض . ومن أدرك أيضاً بواعث التأليف تبينّ له مايدل عليه الاسم مما أريده .

ثانياً : قال الأخ فايز : إن الكتاب ناهز ثلاث مئة صفحة . الخ . ولا أشك

أن هذا القول متعمد ومقصود فمن أين لأخي حفظه الله أن يلغي مائة صفحة ، والكتاب يناهز الـ (٤٠٠) فهو ثلاث مئة وتسعون صفحة ، إلا إن أراد الأخ فايز أن القيمة العلمية لهذا الكتاب تتمثل في الثلاث مئة فقط فهذا شيء نشكره عليه وهو تقييم نرضى به غاية الرضا .

وكان الواجب على الأخ فايز أن يعطي نبذة وافية عن الكتاب بشكل عام ثم ينقد ماشاء ، إذا توافرت عنده الأدلة الواجب الانقياد لها ، فهذه هي الطريقة المثلى عند من أراد النقد ، وقد أشار إلى ذالك من قال : (أثبت العرش ثم انقش) .

ثالثاً : ذهب الأخ فايز مذهباً بعيداً وخالف طريقي فالكتاب يعالج تاريخ قبيلة مزينة فقط ، ولم يتعرض لأي قبيلة أخرى ، بينما الأخ فايز يتكلم عن قبيلة (حرب) عامة ، وهذه لم نتعرض لها بما يوجب هذا التحامل ، ولو فهم الكاتب الأسباب الداعية لتأليف الكتاب لأقرني ونهج منهجي ، ولكنه خالفني في موجبات القضية ، فاستمر مجانباً لقَصدي ، محايداً عن طريقي ، والاتفاق في هذه الحال من أصعب الأمور ، ولهذا يحاول الأخ فايز أن يقحمني بأمور لم أتعرض لها ، وكأنه يريد أن يُثْيرَ من الأمر قضية .

رابعاً : يقول : إن المؤلف أساء إلى نفسه وإلى قبيلته ، فأما الإساءة إلى نفسي فلو علمت ذالك لما فعلت ، ولعله يكون رأياً له ولا اعتراض لنا عليه ، وأما الإساءة إلى القبيلة فلم يتضح ماذا يعني . فإن أراد (مُزَينة) فلا أظن في نظري وحسب اطلاعي أن رجلاً أهدى لقبيلته مثل ما أهديت لقبيلتي ، خصوصاً بعد أن أفردتها (حرب) على لسان الأستاذ البلادي - .

وأما إن أراد قبيلة (حرب) فلا أعلم أنِّي أسأت إلى أحد ، ولا ذكرته بسوء ، غير أني أبديتُ رأياً رأيته في معرض الرد على الهمدانيّ ، ولا أرى أنه يخالف نصوصاً صحيحة ، أو إجماعاً ، وحسبي أنْ أقف عند منتهى علمي ، لأني لم أَدْرِ بما كتبه شيوخنا الأفاضل في الأنساب ، ولم أطلع على شيء منها ، ومن قرأ قائمة المصادر في كتابي عرف ذالك ، ولا يخفى على أحد مشكلة نقص التوزيع في كتب

الأنساب خاصة . ولهذا ليس من حق أحد أن يُلْزِمَنِيْ الأخذ بأقوال لم أرها ، ولم تكن في مكتبتي ، والكلام أو هو الرأي الذي ذكرته عن قبيلة (حَرْب) ونسبتها إلى عدنان لا يوجب هذا التّحامل ، كما لا ينبغي الرد عليَّ وتخطئتي في ذالك ، فإني قد أسندت كما أسند غيري ونسبت القول إلى قائليه . وصواب الأمر أن يوجه الرَّدُّ إلى من سبقونا فإن ثبت رأيهم فهو الذي رأينا ، وإن لم يثبت فإن رأينا أولى بالزوال لأنه مبني على آرائهم ، وبنفس الطريق يتجه الرأي المعارض (وذكاة الحُوَيِّر من ذكاة أمه) كما في المثل الشعبي في كلا الحالين لأن الرأي الخاطيء حجة على من اتبعه ، والحق أحق أن يتبع ، وليس من طبعنا التحيز لرأيٍ مخالف لأنه رأينا .

وأما قولك يا أخي فايز : إني قد أسأت للأستاذ عاتق البلادي فالعجب من هذه لا ينقضي ، أليس من الواجب رحمك الله أن تنظر إلى نص كلام الأستاذ في قبيلة مزينة في كتابه « معجم قبائل الحجاز » الذي هو السبب في تأليف كتابي ، ولا أعتقد أنك لم تطلع عليه ، لأني ذكرت ما قال في كتابي الذي بين يديك في الصفحة الـ (٣٤) فلماذا هجرت ذلك وصدَّدت عنه مدافعاً بغير إنصاف ، وجعلت عمدتك كتابه «نسب حرب» ولو نظرت نظرة بعيدة عن تحاملك هذا لاتضح لك أن كتاب الأستاذ عاتق المسمى «نسب حرب» مختص بمسروح فقط ، ولم يذكر من بني سالم إلا ميمون ذكرهم تعليقاً في المشجرة المرسومة ، أما المراوحة من بني سالم !!!؟ فانظر يا أخي لتجد أن الكتاب ناقص نقصاً بيناً ، ويحتاج إلى استدراك أو استدراكات لا بد منها ومن ضمنها الأخطاء في قبائل مسروح بالذات ، وحسب الشيخ أن ينتبه له فيصلحه ، وهذا لا يحط من قدر كتبه وإنما هو التنبيه والإشارة إلى أن كتب الأنساب من الصعب استقامتها إلا بعد تمحيص شديد وطول أمد ، وأن الهمداني رحمه الله لم يحط كل الإحاطة بقبيلة حرب ، مما يدل دلالة واضحة على عدم إلمامه بالموضوع لا من ناحية النسب ولا من ناحية التاريخ ، وإلا لم يهمل هذا القسم ، إلا إن كانت القبيلة لم تنقسم إلا بعد عهد الهمداني وهذا يحتاج إلى دليل .

وإذ لا دليل على ذالك فيما نعلم سوى ما ذكره الهمداني نفسه فإن الواجب اتباع القاعدة الأصولية (أن الـمُثْبِت مقدَّم على النافي ، ومن حفظ حجة على من لم

يحفظ) ، والعلماء الذين جاءوا بعد الهمداني وكتبوا في الأنساب حفظوا أشياء لم يحفظها وأثبتوا في الأنساب خاصة علوماً لم يتعرض لها ، فقولهم أولى بالإتباع في نظرنا ، وقولنا بشذوذه رحمه الله في هذه المسألة لا ينقص من قدره أيضاً ولا يوجب اطراح علمه ، ولكن (كل يؤخذ من قوله ويترك إلا سيد الخلق ﷺ) (وحسب المرء أن تعد معايبه) .

خامساً : يقول الأخ فايز : إني لم أكْتَفِ بمخالفة رأي البلادي بل عمدت إلى تسفيه رأيه الخ .

فليت أخي جزاه الله خيراً ابتغى كلمة غير التّسفيه لكانت الأولى في سياق كلامه مع تحامله الواضح ، فلم تَجْرِ هذه الكلمة على لساني ولا في كلامي ما يدل عليها لا نصاً ولا قياساً ولست مطالباً بما لم أتلفظ به ، وقولي (إن البلادي لم يَتَحَرَّ الدقة) هذا إخبار في نظري وليس تسفيهاً وكذالك هو في نظر الأخ فايز بدليل أنه رده إليَّ فهل كان هذا القول في حق البلادي تسفيهاً وفي حق غيْره ليس كذالك أم ماذا !؟ ولم تأت يا أخ فايز بما يوجب مُقَارعَتَك بِحجة النَّص والدليل ، وكل مافي الأمر أنك انتصرت للشيخ البلادي ، وهذا لا ننكره ابتداءاً ولكن لا نقبله على حساب التاريخ ، مع أنك لم تنظر إلى اعترافنا بعلمه وسعة اطلاعه . ويبدو أنك تريد أن تضع من قبيلة حرب موضعاً للمناقشة وذالك يدل على أنك لم تقتنع بما تم لدى العلماء في نسب حرب ، فأردت أن تطرق الموضوع لتتظافر الأدلة حوله ، ولو أنك اقتنعت لما عرّضت القضيّة للمناقشة ، ذالك لأن الأشياء الثابتة لا تؤثر بها عواصف الآراء ، وعلى كل فالأمر ليس وارداً عندي . لأن كلامي في كتابي كله منصب على ما قاله الأستاذ عاتق البلادي في قبيلة مزينة ، ولم يأت ذكر حرب إلا عرضاً في معرض ردّ أقوال الهمداني ، كما تقدم .

أما إبداء الرأي الصريح في انتساب حرب إلى عدنان أو قحطان فهو يحتاج إلى بَحْثٍ مستقل ليس بالإشارة والتعليق ، وقد قُلْتُ في كتابي أكثر من مرة : إني أعترض على القول القائل بنسبة حرب إلى قحطان وإن كنت لا أميل إليه وأرى رأي العلماء السابقين المخالفين لرأي الهمداني ، ولم أزل حتى يبلغني خلافه أميل إليه لدليله ، وفي هذا احتراز واضح لا يخفى .

لكن الذي أثار القضية هو ما ذكره الهمداني واتبعه الأستاذ عاتق في إيراد الحوادث التي أشرنا إليها في الكتاب والتي أساءت إلى تاريخ قبيلة مزينة ، وغيرها من القبائل العدنانية أهل تلك الديار بطريقة فضلاً عن أنها غير مقبولة فهي لا تستند إلى أدلة ، ولو كان الأستاذ البلادي سابقاً لعصرنا لربما كان قوله فيها معتمداً لكن بحكم المعاصرة (نحن رجال وهم رجال ، نأخذ من حيث أخذوا) وترضينا زيادة الأدلة ، أما إن كان العمدة هو قول الهمداني فلا عبرة به لشذوذه في هذه المسألة .

سادساً : أشار الأخ فايز إلى مانعته بسوء الفهم في قولي : (لا ضير على مزينة العدنانية أن تذكر نسبها بوضوح وأن يكون لها تاريخها الواضح الجلي الذي لا يستطيع أحد أن ينكره) الخ والجواب : أن الذي أشرت إليه هو إنكار تاريخ القبيلة لا نسبها ، وأي إنكار للتاريخ أعظم من أن يكون ست مئة يغلبون خمسة آلاف ويخرجونهم من ديارهم صاغرين أذلاء ، هذا الذي لا نصدق به يا أخ فايز لا الهمداني سابقاً ولا غيره لاحقاً فليكن الأستاذ البلادي أو غيره . والكل يعلم طريقة الهمداني في البحث ، فهو يخرج على بعيره من صنعاء إلى مكة ، ولا يمر بأحد ـ إلا ويسأله عن ما يعرفه من الجبال والأودية والأنساب وأخبار الحوادث ويسجل كل ذالك كحاطب ليل ، من قوله ما يصيب ومنه ما يخطيء ، وليس قوله الفصل في حادثة بينهُ وبينها مايزيد على قرنين من الزمان إذا لم يتابعه عليها أحد ، ومن شذ في مسألة خالفه فيها الناس فقوله غير مقبول عند أهل العلم قاطبة . فليت شعري من هم شيوخه الذين روى عنهم أليس أكثرهم من الأعراب سكان الفلوات .

أما ما أشرت إليه من أن حرباً نَمَوْا وكثروا ثم بعد ذالك غزوا مزينة وأخرجوها من ديارها فإن هذه يا أخي من الطامات ، فعندما أثبت الهمداني أن هؤلاء ست مئة ذكر أيضاً أن أولئك خمسة آلاف ، فهلا تفضّل الهمداني ـ أو من روى له هذه الرواية ـ وأخبرنا بالسبب الذي جعل نساء حرب يلدن التوائم فيما كانت نساء القبائل العدنانية أُصِبْنَ بالعقم ، ورجالها أُصِيبوا بالطاعون ، حتى صار هاؤلاء يزيدون وهاؤلاء ينقصون في برهة قصيرة من الزمن ، وأين منازل حرب في هذه

المدة كلها ؟ هلاَّ تفضلت أنت أيضاً يا أخ فايز بتحقيق ما كتبه الهمداني بطريقة علمية لتعرف أين منتجع القبيلة ومنازلها خلال تلك الحقبة التي هي فيها تعد العدة لغزو القبائل الأخرى فربما يتبين لك غلط الهمداني في هذه المسألة ومن حذا حذوه .

وإذا عرفت أن حرباً قبل أن تستوطن في البلاد بدأت بـ (عَنَزَة) فأخرجَتْهَا من ديارها ثم بمزينة ثم بسُلَيْم ، دون أن ينضم إليها أحد من القبائل عن طريق الحلف أو غيره يزيد به عددها .

إذا عرفت ذلك وتأملته عرفت لماذا أنكرته في كتابي ، وقلت : هذه القبائل كلها عدنانية وذات قوة ومنعة ، فكيف تخضع هذا الخضوع لِثُلَّةٍ جاءت من اليمن تريد أن تنهب الأموال ، وتغتصب الديار ، ولماذا لم تجتمع كلها على هذا العدو المهاجم دَرْءاً لمقتضى المثل : (من تغذَّى خويِّـي تعشابِي) إن الأمر يدعو للاستغراب والعجب .

وإذا ضعف هذا الجانب من رواية الهمداني وتبين عدم إدراكه لما حدث ، فمن باب أولى ضعف الروايات الأخرى التي خالف فيها جماهير أهل العلم الذين كتبوا في الأخبار والأنساب .

ولهذا نرى أن يكون الأولى بأهل العلم والمنتسبين إليه أن يَنْتَصروا للأدلة فهي أحق بالإنتصار .

وإن اتباع الآراء الشاذَّة للإنتصار لتاريخ قوم على حساب تاريخ قوم آخرين ، ليس من العدل في نظرنا ، كما أن اتباع الجماهير أيضاً في أمر من الأمور دون بينة ليس من الحكمة ، ولهذا فالعبرة بالطريق القويم والرأي السليم .

سابعاً : يتساءل الأخ فايز ويقول : كيف غابت عنه آية سورة البقرة في قصة طالوت في قوله تعالى : ﴿ قال الذين يظنون أنهم ملاقوا الله كم من فئة قليلةٍ غلبتْ فئة كثيرةً بإذن الله والله مع الصابرين ﴾ والجواب ياأخي : ماغابت عني ولكن أسباب النزول مهمة في تفسير الآيات ، وسياقها هو الطريق إلى تنزيلها منازلها للاستدلال بها ولو استعرضت الآية لعرفت أنها :

أولاً : جاءت في معرض القصص القرآني .

وثانياً : أن فيها التحريض على القتال ، واستشعار للصبر ، واقتداء بمن صدق ربه ، واقرأ القصة من أولها يتبين لك الأمر ، وتكون على جلية منه ، ثم اعلم أن الآية لا تنطبق إلا في حق من ورد وعد الله لهم بالنصر ومعيَّة التوفيق ، والتسديد ، إذ يقول العلماء : إن النصر له شروط منها . قوله تعالى : ﴿ اصبروا وصابروا ورابطوا واتقوا الله ﴾ الآية آخر سورة آل عمران . وقوله: ﴿ وعلى الله فليتوكل المؤمنون ﴾ آل عمران (١٢٢) .

وقوله : ﴿ إن الله مع الذين اتقوا والذين هم محسنون ﴾ سورة النحل آخر آية . وقوله : ﴿ ولينصرنَّ الله من ينصره إن الله لقوي عزيز ﴾ . سورة الحج آية ٤٠ . وقوله : ﴿ ياأيها الذين آمنوا إذا لقيتم فئة فاثبتوا واذكروا الله كثيراً لعلكم تفلحون ﴾ آية ٤٥ من الأنفال .

فهذه أسباب النصر وشروطه ، وهي معدومة عند من يقاتل إخوانه المسلمين ليستحل دماءهم وأموالهم ، وبين هذه الأسباب وبين من هذا فعله كما بين الثَّرَى والثُّرَيَّا ، ومثل هذه الآية ياأخ فايز يستشهد بها للرجاء وتَحَرِّي النصر إذا انطبقت عليها الشروط التي ذكرها العلماء والتي قدمناها آنفاً . ولا يستشهد بها على أمور سبقت وحوادث انتهت ولم يتحقق وقوعها فيها ، وليست مزينة بهذا الضعف الذي ذكره الهمداني واتبعه من نقل عنه ، بحيث تضعف عن الدفاع وهي بهذه الكثرة عن قرى كقرى العراق في غلتها .

ثامناً : نقل الأخ فايز ماكتبه الشيخ عاتق البلادي في كتابه «نسب حرب» عن قبيلة مزينة وظنَّ أنه يكفي في اتباع القاعدة التي تقضي بأن المعتمد رأي المؤلف الأخير لكونه ناسخاً للرأي الأول ، وأن هذا القول هو غاية الإنصاف في رأيه .

ونحن مع الأخ فايز في مقتضى هذه القاعدة ، إذا كان المصدر واحداً أما إذا كانت المصادر متعددة ، وأسماؤها متغايرة وموضوعاتها متباينة ، فما قيل في شيء منها يعتبر هو القول الأخير للمؤلف ، وهذا ماحدث بالنسبة لكتاب الشيخ عاتق ←

ملاحظات :

حول «المعجم الكبير»

[«المعجم الكبير» هو الكتاب الذي اضطلع (مجمع اللغة العربية) في القاهرة بتأليفه منذ إنشائه ، ليكون شاملاً لجميع مفردات اللغة ، وقد صدر منه مجلدان يحويان مواد حرفي الألف (الهمزة) و (الباء) وبلغ إعداد مواده إلى حرف (الحاء) حيث قدم أثناء انعقاد دورة المؤتمر السنوي الخامس والخمسين من مواد ذالك الحرف من (ح ذ ي) إلى نهاية (ح ر ك ل) في مجلد بلغت صفحاته (١٧٥) جرى التداول فيها ومناقشتها في الجلسة الثانية عشرة التي عقدت صباح يوم الأحد ٤ شعبان سنة ١٤٠٩هـ (١٢ آذار سنة ١٩٨٩م) وهاهي الملاحظات التي عرضت ونوقشت ، وأُقِرَّتْ] .

١ ـ ص : ٢ ـ (دُبَيَّةُ السُّلَمِيُّ من آل صُوفة خدام الكعبة) .

ليس دُبَيَّةَ السُّلَمِيَّ من آل صوفة ، إنه دُبيةُ بن حَرَمَيٍّ الشَّيْبَاني السُّلَمِيُّ ـ كما في «الأصنام» لابن الكلبي و «معجم البلدان» وغيرهما وكان سادن العزى .

أما صوفة فهم بنو الغوث بن مُرٍّ بن أُدٍّ بن طابخة بن الياس ، الذين كانوا

← «معجم قبائل الحجاز» وماذكر فيه عن قبيلة مزينة ، ولم نطلع على ما ينسخه ، وهذا يشهد على الأخ فايز بتحامله علينا دفاع تعصب لا دفاع أدلة .

وَالأَدْهَى من ذالك أن الأخ فايز أقحم في الموضوع أسماء علماء أجلاء وجعلني مسفهاً لآرائهم ولا أدري كيف سمح لنفسه باستثارة هاؤلاء الفطاحل مع أني ما ذكرت أحداً منهم ، وليس لدي رد عليه في ذلك .

فالله المستعان ،،،،

المدينة المنورة ـــ مساعد بن مسلم المزني